مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 02 السنة 2021 ص 560 - 584

تاريخ الإرسال: 01/05/2021 تاريخ القبول: 21/05/2021

أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2000-2019

The impact of monetary policy on indicators of economic stability in Algeria, an analytical study for the period 2000-2019

لهشمي عبد الكامل[1]، حطاب مراد[2*]

[1]جامعة تمنراست (الجزائر) ، kamallahachami01@gmail.com

[2]جامعة تمنراست (الجزائر)، hattabmourad782@gmil.com

مخبر العلوم والبيئة جامعة تمنراست

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، باعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى لذا أضحى من الضروري على الجزائر رسم سياسة نقدية محكمة تتبناها السلطة النقدية، والمتمثلة في البنك المركزي حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف المسطرة باستخدام أدوات تمكنها من ضبط المعروض النقدي والتحكم فيه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من أهم أهدافها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، بالإضافة للمنهج التحليلي من أجل تحليل الجداول والإحصائيات لغرض توضيح الأثر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة النقدية الجزائرية دور كبير في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

*المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، التوازن الخارجي.
تصنيفات E52،E63، F43، H6

Abstract:
This research paper aims to show the impact of monetary policy on indicators of economic stability, represented by economic growth, inflation, and unemployment in Algeria, and this during the period from 2000 to 2019, given that monetary policy is the main pillar on which the success of the countries' economies In addition to other policies, it has become necessary for Algeria to draw a tight monetary policy that is adopted by the monetary authority, represented by the Central Bank, as it strives to achieve the established goals by using tools that enable it to control and control the money supply to achieve economic stability, which is one of its most important goals.

The descriptive approach was relied upon to describe the study variables and the analytical method for analyzing tables and statistics to clarify the impact. This study concluded that the Algerian monetary policy has a great role in influencing the indicators of economic stability.

Keywords: monetary policy, economic stability, economic growth, inflation, unemployment.
JEL Classification Codes: E52, E63, F43, H6

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها في نجاح اقتصاديات جميع الدول، وتمثل أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتعد مع السياسات الأخرى القلب النابض والدرع الواقي للاقتصاد من الأزمات والصدمات التي يمكن أن يواجهها. فالسياسة النقدية تسعى جاهدة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار لتفادي الوقوع في التضخم الذي يؤدي إلى تدهور قيمة النقد وتآكلها مع مرور الزمن، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، و اختلال التوازن الداخلي.

تعمل السياسة النقدية على تفعيل النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات ووسائل لها القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية، وازدادت أهميتها مع مطلع القرن العشرين بسبب ازدياد المشاكل النقدية وهنا تنامى دورها تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاربة التضخم، والتخفيف من حدة البطالة، ونظراً للدور الكبير والمتنامي للسياسة النقدية وسعيها لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية، فالجزائر أحد البلدان التي سعت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية التي تساهم في زيادة الرفاهية الاجتماعية، وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا ببذل الجهود لتفادي الوقوع في الأزمات و تحقيق الرغبات،وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة و عليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019 ؟

ولتسهيل وتبسيط دراسة هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسياسة النقدية و ماهي ابرز أدواتها و أهدافها النهائية؟
2. ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي و ماهي ابرز مؤشراته؟
3. ما هو مسار السياسة النقدية المتبع في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
4. هل للسياسة النقدية اثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي توليها الجزائر للسياسة النقدية و دورها الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي و مؤشراته.

- معرفة تطور بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي) خلال فترة الدراسة.
- تحليل أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيارنا لهذا الموضوع يكمن في اهتمام الباحثين و رجال السياسة في الجزائر لما له من أهمية اقتصادية ذات انعكاس مباشر على الجانب الاجتماعي.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بغرض الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها باستخدام بيانات و نشرات إحصائية، و تقارير صادرة عن السلطة النقدية بالجزائر، و تقارير دولية لتحليل المعطيات الرقمية التي تظهر تطور أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي لها صلة بالدراسة.

خطة البحث:

من اجل الإحاطة بهذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة سوف يتم التطرق إلى ما يلي :

- الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي
- مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2019)
- الدراسة التحليلية لأثرالسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2000-2019)

2- الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

رغم تنوع أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إلا أن السياسة النقدية هي الأداة الرئيسية، والهامة التي تستخدمها السلطة النقدية بغرض التحكم في المعروض النقدي للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة

2-1- مفهوم السياسة النقدية

نظراً للتغيرات التي مست القطاع النقدي والمصرفي من جراء تطور النظريات النقدية، والتغيرات الاقتصادية بصفة عامة اكتسبت السياسة النقدية عدة مفاهيم مختلفة ولكن رغم اختلافها إلا أنها تتفق مضمونها على اعتبار السياسية النقدية أداة مستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذه التعاريف نوجزها فيما يلي:

التعريف الأول:السياسة النقدية هي مجموعة التدابير و الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية لإدارة كمية النقود، وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة[1].

التعريف الثاني:السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي كأداة تأثير على عرض النقود من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2].

التعريف الثالث: السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة[3].

التعريف الرابع: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف[4].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن السياسة النقدية ترجع سلطة الإشراف عليها وتسييرها للسلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال التأثير على المعروض النقدي والرقابة على الائتمان لضمان استقرار أسعار الصرف.

2-2- الأهداف النهائية السياسة النقدية

- **تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:** يعتبر أهم هدف تسعى السلطة النقدية تحقيقه للحد من الوقوع في التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوياتها من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً و خارجياً، و من ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي[5].

– **تحقيق النمو الاقتصادي:** إن العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية[6]. والنمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية و على المدى البعيد [7].

وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار باعتباره محدداً للنمو، والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار الخاص، و إن بقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح لنا بخلق بيئة ملائمة لتمويل الاستثمار، وهذا يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية تتم عن طريق زيادة المعروض النقدي و لكن ينجر عن هذا آثار تضخمية و لتجنبها يجب أن نقرنها بسياسة مالية انكماشية.[8]

– **تحقيق التشغيل التام:** يعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الأهداف المهمة وبمساعدة السلطة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يساهم في زيادة حجم الاستثمار، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الإنتاج المعطلة[9]، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى او تعطل بعضها عن العمل يقودنا إلى خسارة يتكبدها الاقتصاد، و لتحقيق هدف العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض يتراوح بين 3% إلى 5% [10]

– **تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي:**و نعني به التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية و الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار النقدي الذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي[11]

– **تحقيق التوازن الخارجي:** أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للعمل لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات و تقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف[12].

إضافة إلى ما سبق يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية على العموم في ما يلي[13]:

– تحقيق الاستقرار النقدي

- المحافظة على قيمة العملة و ضمان قابلية تحويلها إلى العملات الأخرى
- تشجيع النمو الاقتصادي
- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي
- دعم السياسة الاقتصادية الكلية

2-3- أدوات السياسة النقدية:

إن عمل السياسة النقدية يتمثل في التأثير في حجم النقود المتداولة، و كمية الائتمان ولهذا فان الفكر الاقتصادي ابتكر أدوات تمكن السلطات النقدية من استخدامها لتحقيق الأهداف النقدية و الاقتصادية وهذه الأدوات هي:

- تغيير سعر إعادة الخصم: يقصد به الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من جراء إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية الممنوحة من طرف البنوك التجارية بغية حصولها على السيولة[14]، فإذا أراد البنك المركزي تخفيض المعروض النقدي عمد إلى رفع سعر إعادة الخصم وهذا في إطار إتباع سياسة نقدية انكماشية، أما إذا رغب بزيادته عمل على تخفيض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على التوسع في منح القروض، وهذا في إطار إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية.
- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: تفرض هذه النسبة على من طرف البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية، وبهذا يستطيع البنك المركزي ان يؤثر على المعروض النقدي بالزيادة من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني،مما يزيد من قدرة البنوك علة منح الائتمان، و في حالة سعي البنك المركزي إلى تخفيض المعروض النقدي عمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ليحد من قدرة البنوك على منح القروض وتخفيض حجم الائتمان[15]

2-4- اتجاهات السياسة النقدية

- إن اتجاه السياسة النقدية مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها وعليه فإن اتجاه السياسة النقدية يكون إما نحو الانكماش أو التوسع كما يلي[16]:

- السياسة النقدية الانكماشية: يتبعها البنك المركزي من اجل تقييد الائتمان وكمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار ومحاربة على التضخم.

- السياسة النقدية التوسعية: ينتهجها البنك المركزي لتسريع نمو الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الائتمان وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

2-5- مفهوم الاستقرار الاقتصادي

- يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة في استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى استقرار ميزان المدفوعات، وعليه فهو يستهدف علاج مشكلة البطالة و التضخم و معالجة اختلال ميزان المدفوعات و تحقيق معدل نمو مرتفع. فهو منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات للاستقرار الاقتصادي [17].

- يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي و انخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو ترتفع معدلات البطالة، وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود.إلا انه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم و تدهور معدلات النمو الحقيقية[18]

2-6- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية وتتمثل في:

- **التضخم:** هو الزيادة في التداول النقدي التي يترتب عليها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات، خلال فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، و تخلق عدم التوازن في الاقتصاد[19]

فالسياسة النقدية تعمل على مكافحة الضغوط التضخمية لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ويتم هذا عن طريق السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي متبعاً سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم.

- **البطالة:** هي ظاهرة اجتماعية و اقتصادية تدل على وجود أشخاص مؤهلين باحثين عن العمل، وراغبين فيه، ولهم القدرة عليه، ويقبلون به عند الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك خلال فترة زمنية معينة[20]

ويعد معدل البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة في رسم السياسات الاقتصادية و تقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكل البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها[21].

- **النمو الاقتصادي:** هو حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[22]. ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل وعليه يكون النمو الاقتصادي الوحيد القادر على امتصاص فائض عنصر العمل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني من اجل الوصول إلى النمو السريع[23]

3- المسار الإصلاحي للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2019)

قبل الحديث عن مسار السياسة النقدية لفترة الدراسة يجب معرفة ان السياسة النقدية مرت بمرحلتين يفصلهما قانون النقد والقرض فالمرحلة الأولى التي سبقت هذا القانون لم يكن السياسة النقدية اثر واضح بسبب ضعف الصرامة في تطبيقها، وانهيار الإيرادات الجبائية البترولية، ونقص معيار منح الائتمان و تدهور قيمة العملة النقدية، و ضعف الاستثمارات الخارجية.أما المرحلة الثانية التي تزامنت مع صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي جاء لإبراز دور النقد و السياسة النقدية حينها عرفت السياسة النقدية نقلة نوعية باستخدامها عدة أدوات من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[24].

وابتداء من سنة 2000 قامت السلطات الجزائرية بإجراء مجموعة من الإصلاحات والتعديلات التي مست قانون النقد والقرض وهذا بهدف التأثير على مسار

السياسة النقدية لجعلها تتماشى مع الظروف النقدية السائدة[25] وأهم هذه التعديلات والإصلاحات ما يلي:

- إصدار الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 و الذي مس الجوانب الإدارية لتسيير بنك الجزائر دون المساس بمحتوى القانون، و فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض[26].وهذا لتعزيز استقلالية البنك المركزي.
- التعليمة رقم 02\2020 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة إدخال أداة استرجاع السيولة في السوق النقدية[27].و هي أداة جديدة للسياسة النقدية غرضها امتصاص فائض السيولة(استرجاع السيولة لمدة 7 أيام).
- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 واهم ما جاء به هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية، وخصوصية وضع الجهاز المصرفي الذي كان يعاني من الضعف والذي تزامن مع فضيحة الخليفة و تفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك، وفي هذا الصدد صدرت تعليمة في نهاية 2005 لتفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر[28].
- القانون 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية والمقدر بـــ 2.5 مليار دج للبنوك، و 500 مليون للمؤسسات المالية، ويليه القانون 04-02 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 و المتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر و الذي يتراوح معدلة بين 0% و15% كحد أقصى، ويليه القانون 04-03 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 و المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث من خلاله يلزم إيداع علاوة نسبية مقدرة بـــــــ 01% من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حال عدم إمكانية الحصول على ودائعهم[29].
- التعليمة رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 و المتعلقة بتسهيلة الودائع المغلة للفائدة، والتي يمكن ان تلجأ اليها المصارف عن طريق تشكيل ودائع

لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة مقابل مكافأة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقاُ و يتغير حسب تقلبات السوق و هيكل الودائع.[30]

- التعليمة رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر المعدلة والمتممة للتعليمة 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث حدد معدل الاحتياطي الإجباري عند 8% من الوعاء المحدد، اما معدل مكافأة الاحتياطات الإجبارية حدد بـــــــــــ 0.75% طبقا للتعليمة 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة و المتممة للتعليمة 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية[31].

- النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، حيث تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية.أما في سنة 2010 اصدر الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم[32]

- التعليمة رقم 02-2013 المؤرخة في 23 افريل 2013 المعدلة و المتممة للتعليمة 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 12 % - 2017

4- الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2000-2019)

4-1- اثر السياسة النقدية على التضخم

قبل الشروع في توضيح اثر السياسة النقدية على التضخم الذي يعتبر مؤشراً للمستوى العام للأسعار من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي يجب أن نشير ان للسياسة النقدية أدوات تستخدمها لضبط معدلات التضخم والتي من بينها معدل إعادة الخصم و الاحتياطي القانوني الإجباري و غيرها، المستعملة بهدف التأثير على الكتلة النقدية و عليه سوف نوضح نجاح السلطة النقدية في محاربة التضخم انطلاقاً من البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 01: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
2000	0.34	2010	3.91
2001	4.23	2011	4.52
2002	1.42	2012	8.89
2003	4.27	2013	3.25
2004	3.96	2014	2.92
2005	1.38	2015	4.78
2006	2.31	2016	6.40
2007	3.68	2017	5.59
2008	4.86	2018	4.27
2009	5.74	2019	1.95

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- البنك الدولي على الموقع:https://databank.albankaldwali.org
- بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017
- تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب واضح لمعدل التضخم، حيث سجل أدنى معدل له سنة 2000 يقدر بـــ:0.34%، وهذا بفضل مجهودات الدولة التي بذلتها ضمن سياسات التعديل الهيكلي بغرض القضاء على الأوضاع المزرية التي أجبرتها على تبني سياسة التقشف كتحرير الأسعار و دعم السلع الأساسية التي كانت سائدة قبل سنة 2000[33]، ثم بعدها عاد إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث قدر معدله 4.23%، ويبرر هذا الارتفاع مقارنة بسنة 2000 بسبب نمو الكتلة النقدية بمعدل 22.3%، ويعود هذا التوسع في المعروض النقدي بسبب الأرصدة النقدية الصافية الخارجية[34]، وإلى إطلاق الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ثم لاحظنا في سنة 2002 انخفاض معدل التضخم 1.42%، و يفسر هذا بتراجع نمو الكتلة النقدية إلى 17.3 % سنة 2002، والذي كان سببه تدخل السياسة النقدية بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي الإجباري حيث وصل إلى 4.25% للتأثير على سيولة البنوك، كما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة طبقاً للتعليمة رقم 02\2020

المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة امتصاص فائض السيولة (استرجاع السيولة لمدة 7 أيام)، وفي سنتي 2003 و 2004 لوحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 4.27% و 3.96%، و يفسر هذا بزيادة المعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب الضعف الذي لا يزال يعاني منه الجهاز المصرفي بسبب تفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك.

وعليه من سنة 2001 إلى 2004 حددت القاعدة النقدية الهدف الوسيط للسياسة النقدية تدعم باستقرار المضاعف النقدي[35]

وبعدها عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2005 حيث بلغ معدله 1.38% وهذا راجع إلى نجاح السياسة التنموية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، وإلى نجاح السياسة النقدية التي سعت لتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.90%، عن طريق الرفع من الاحتياطي الإجباري إلى 6.5% سنة 2005 لزيادة التأثير على سيولة البنوك التجارية، و بهذا كان للسياسة النقدية اثر واضح على خفض معدل التضخم.

وفي سنتي 2006 و 2007 نلاحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 2.31% و3.68% و يفسر هذا بإطلاق الحكومة الجزائرية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، و من الملاحظ في هاتين السنتين ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بشكل قوي إلا إنا ادخار الخزينة لجزء من الموارد المتأتية من الجباية البترولية بفضل تحسن أسعار النفط قد ساهم في التخفيف من التوسع النقدي في هاتين السنتين[36].

وفي سنتي 2008 و 2009 نلاحظ عودة معدل التضخم للارتفاع حيث وصل 4.86% و5.70% على التوالي، و هذا بالرغم من تحكم بنك الجزائر في نمو الكتلة النقدية الذي انخفض عما كان عليه في السنوات السابقة، و يعود هذا الارتفاع بسبب التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية أواخر 2007، و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009،

وفي سنة 2010 نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث وصل 3.91% عما كان عليه في السنتين السابقتين و يعود الفضل إلى التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد والقرض[37] طبقاً للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم

وفي سنتي 2011 و 2012 نلاحظ عودة التضخم للارتفاع حيث سجل أعلى نسبة له في سنة 2012 تقدر بـــــــ 8.89 % و يعود سبب ارتفاعه إلى ارتفاع حجم النفقات التي نفسرها بإطلاق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بداية 2010.

وفي سنتي 2013 و2014 نلاحظ عودة التضخم للانخفاض حيث سجل معدل 3.25% و2.92% على التوالي، ويعود السبب إلى تطور العديد من المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطبيق برنامج توطيد النمو الذي كانت نهايته سنة 2014، وأيضا السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة، وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي[38]

وبعد ذلك نلاحظ عودة ارتفاع معدل التضخم إلى غاية 2017 ليحقق معدلاً قدره 5.59% بسبب ارتفاع أسعار البترول.لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنتي 2018 و2019 بمعدل 4.27% و 1.95% على التوالي.

وبهذا تكون السياسة النقدية في هاته الفترة قد وفقت نسبياً في السيطرة على معدلات التضخم من خلال أداتي معدل إعادة الخصم، والاحتياطي الإجباري التي سيطرت بها على البنوك للحد من التوسع في عمليات الإقراض بغية التحكم في حجم المعروض النقدي وامتصاص السيولة الغير موظفة في البنوك ، ويلاحظ هذا من خلال الرفع لمعدلات إعادة الخصم، والاحتياطي الإجباري طيلة فترة الدراسة لتفادي الوقوع في التضخم والتخفيف من حدته.والفضل يعود إلى صرامة السلطة النقدية التي سهرت على تطبيق الأوامر والتعليمات المصدرة في هذا الشأن، والتي أتينا على ذكرها في بند مسار السياسة النقدية لفترة الدراسة.

4-2- أثر السياسة النقدية على البطالة

الجدول 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	معدل البطالة%	السنوات	معدل البطالة%
2000	28.89	**2010**	10.00
2001	27.30	**2011**	10.00
2002	26.00	**2012**	11.00
2003	23.70	**2013**	9.80
2004	17.70	**2014**	10.60
2005	15.30	**2015**	11.20
2006	12.30	**2016**	10.50
2007	13.80	**2017**	11.70
2008	11.30	**2018**	11.88
2009	10.20	**2019**	11.70

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا جلياً أن معدلات البطالة شهدت انخفاضاً ملحوظاً حيث سجلت أعلى معدل (28.89%) سنة 2000 ، و بدأت تنخفض معدلاتها الى غاية سنة 2009 اين سجلت معدل 10.2% و يبرر هذا الانخفاض من سنة 2000-2009 إلى توفير مناصب الشغل من جراء زيادة عدد المشاريع التي يعود مصدرها إلى البرامج المتوالية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية، و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و كذا برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، و لعل أسعار البترول التي شهدت ارتفاعاً في هذه الفترة مكنت الحكومة من إطلاق هذه البرامج للحد من البطالة، هذه الفترة شهدت تقلبات في معدل نمو الكتلة النقدية نتيجة انتهاج السلطة النقدية لسياسة التكييف و التوسع[39].

وبعد ذلك نلاحظ استقراراً في معدلات البطالة لسنتي 2010 و 2011 حيث سجلت معدل يقدر بـــ: 10% و هذا يعود إلى الأثر الايجابي الذي خلفته البرامج السابقة الذكر بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الذي انطلق سنة 2010.

وعليه يمكن القول أن السياسة التنموية و المتمثلة في البرامج التي أطلقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في تخفيض معدلات البطالة في هذه الفترة و لم يكن

للسياسة النقدية اثر في تخفيض هذه المعدلات لكون السياسة المنتهجة من قبل السلطة النقدية هي سياسة انكماشية هدفها امتصاص فائض السيولة عن طريق الأدوات المباشرة والغير مباشرة، و هذا مؤكد من خلال ارتفاع معدلات الاحتياطي الإجباري و إعادة الخصم، وكذلك تخفيض المعروض النقدي الذي انتقل من 13% سنة 2000 إلى 3.1% سنة 2009، فالسياسة النقدية كان هدفها امتصاص فائض الطلب الذي خلفته السياسة المالية التوسعية.

وبعد سنة 2010 نلاحظ ارتفاع لمعدلات البطالة حيث وصلت 11.7% سنة2017 بعدما كنت مستقرة ويعود هدا إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة و التي أجبرت عليها بعدما انخفضت أسعار البترول.

إن انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة يعود سببه إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية عن طريق إطلاق البرامج التنموية التي ساهمت في توفير مناصب الشغل ، ولم يكن للسياسة النقدية اثر يحسب في تخفيض معدلات البطالة. لأنها كانت تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .

4-3: اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة الدراسة و التي مست الجوانب الاقتصادية و النقدية و التي كان الغرض منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السعي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الجزائر و الذي تتحكم فيه عدة عوامل غير السياسة النقدية منها أسعار البترول، و هذا ما جعل السياسة النقدية دورها غير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق امتصاص السيولة الفائضة للتحكم في التضخم الذي يحول دون تحقيق النمو و لمعرفة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يجب علينا دراسة تطور الناتج المحلي الحقيقي الذي يعتبر مقياسا له و الموضح في الجدول التالي:

الجدول03: تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي%
2000	2.40	**2010**	3.60
2001	2.10	**2011**	2.90
2002	4.70	**2012**	3.40
2003	6.90	**2013**	2.80
2004	5.20	**2014**	3.80
2005	5.10	**2015**	3.70
2006	2.00	**2016**	3.20
2007	3.00	**2017**	1.30
2008	2.40	**2018**	1.20
2009	2.40	**2019**	0.80

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على:

- بيانات البنك الدولي –الجزائر.
- تقرير بنك الجزائر سنة 2004 ص 163.
- تقرير بنك الجزائر سنة 2009 ص 203.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2000-2004) شهدت ارتفاعاً يتراوح بين معدل أدنى قيمته 2.4% سنة 2000 ومعدل أعلى يقدر بـــــــ 6.9% سجل سنة 2003 وهي أعلى نسبة إلى غاية اليوم، ويفسر هذا بعودة الاستقرار الاقتصادي في سنة 2000 حيث تميزت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بقابلية الاستمرار، وهذا بفضل إطلاق الحكومة لمخطط الإنعاش الاقتصادي في إطار سياستها المالية التنموية، وأيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات انذاك حيث سجل قطاع المحروقات سنة 2003 معدل نمو قدره 8.8%[40]، وأيضا الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات[41] حيث كانت نتائج القطاع الفلاحي قد سجلت نمواً قدره 17% ،وعليه لم يكن اثر للسياسة النقدية على النمو لأنها كانت تسعى إلى امتصاص السيولة منذ بداية 2002 .

وبالرغم من إطلاق الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005-2009 ألا انه من خلال ملاحظتنا للبيانات المدونة في الجدول يتضح لنا ان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد انخفاضاً ملحوظاً حيث كان معدله 5.1% سنة 2005 وانخفض إلى 2.4% سنة 2009، ويفسر هذا الانخفاض إلى ما خلفته الأزمة المالية العالمية التي ظهرت اعتباراً من منتصف 2007و اشتدت سنة 2008، و بالرغم من تأثير الأزمة إلا أن معدل النمو شهدا استقراراً يقدر بـــــ 2.4 % لسنتي 2007 و2008، ويعود هذا الاستقرار إلى الأداء الذي خلفته القطاعات الأخرى غير قطاع المحروقات الدي شهد تراجعاً سنة 2009 و في هذه الفترة لم يكن اثر للسياسة النقدية على النمو إلا أنها نجحت في امتصاص فائض السيولة في سنة 2008 بشكل فعلي وهو ما ابقى التضخم تحت السيطرة[42] وهذا واضح من خلال الانخفاض الشديد معدل نمو الكتلة النقدية الذي وصل إلى 3.1% سنة 2009.

وعليه فان السياسة النقدية لم يكن لها اثر على النمو الاقتصادي من 2000-2009 وذلك لان توجهها كان ينصب حول امتصاص فائض السيولة و الحكومة كانت تسعى إلى تخفيض معدلات البطالة من خلال البرامج التي أطلقتها و عليه السياسة كانت سياسة مالية توسعية تسعى إلى تنمية الاقتصاد عن طريق توفير مناصب الشغل وزيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية العاطلة.

وبعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي بنسبة 2.4% تأكد انتعاش النمو الاقتصادي في سنة 2010 حيث نلاحظ زيادته بمعدل 3.6%،هذا الانتعاش الذي جره الطلب الداخلي والمعزز في حد ذاته بتزايد الموارد ولنمو الذي عرفته كل القطاعات الأخرى عدا قطاع المحروقات الذي انخفضت قيمته المضافة بنسبة 2.6%[43].

وبعد سنة 2010 إلى غاية 2016 لوحظ تذبذباً في معدلات النمو بين معدل ادني قدر بـــ 2.9% سنة 2011 ومعدل أعلى 3.9% سنة 2015 وهو يقترب من معدل النمو للبلدان النامية و الناشئة و المقدرة بـــ 4%، وهذا الأداء الجيد في النمو يعود إلى إطلاق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الذي يعد مكملاً للبرامج السابقة التي أسهمت في

الحد من البطالة وتنشيط الاقتصاد ويعود أيضا إلى زيادة الطلب الداخلي و الأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة وعرفت هذه الفترة أيضا ارتفاع أسعار المحروقات[44].

وخلال الفترة من 2017 إلى غاية 2019 نلاحظ تراجعاً في معدلات النمو حيث سجلت معدل 2.2 %سنة 2017 وواصل انخفاضه إلى ان وصل 0.8% سنة 2019 ويعود هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات والى تدهور بعض القطاعات الأخرى والأثر الذي خلفته الأزمة العالمية لسنة 2014.

وعليه يمكن القول بالرغم من أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة حسب ما نص عليه الأمر 03-11 الذي استبدل هدف النمو المنتظم بالنمو السريع، إلا أن هذا لم يتحقق و هذا يعود إلى أن هناك عوامل أخرى غير السياسة النقدية حالت دون الوصول إلى الهدف المحدد بين 6% و 7% .

5- الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث أن لاحظنا أن السياسات النقدية المنتهجة في الجزائر مرت بالعديد من الإصلاحات التي كانت السبب في إعادة الاعتبار لها من خلال تحسين وتكييف أدواتها للحد من التضخم والقضاء على البطالة خلال فترة الدراسة وكذلك التوازن النقدي عرف نوع من الاستقرار باستثناء بعض السنوات، كما أن السياسة النقدية من خلال إصلاحاتها أثرة مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

وقد أسفرت الدراسة بجملة من النتائج تتمثل في النقاط التالية:

- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و والموازنة العامة ويعتبر تخفيض التضخم الهدف الأول لها ؛
- من الصعب تحقيق كل أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأن أهداف السياسة النقدية غالبا ما تكون متعارضة ؛

- عودة الاعتبار للسياسة النقدية بفضل إصلاحات الألفية الثالثة بصدور الأمر 01-01 المعدل و المتمم لقانون 90-10، ثم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا الأمر 10-04 المعدل و المتمم لقانون 03-11؛
- لأدوات السياسة النقدية الفضل في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛
- ساهمت البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية في رفع معدلات النمو وتخفيض البطالة و تحقيق التوازن الداخلي؛
- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لا يمكن أن تساهم به السياسة النقدية لوحدها ما لم تطبق سياسة مالية توسعية؛
- أن أسباب عدم الاستقرار تعود إلى تذبذب أسعار البترول و إلى الأزمات المالية و ضعف السياسة النقدية؛
- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويعتبر تخفيض التضخم والحد من البطالة الهدف الأول لها و بالتالي السياسة النقدية تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي؛
- إن فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة وبالتالي الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو.

التوصيات

في إطار ضمان فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وجب القيام ببعض التدابير والتي نذكر من بينها ما يلي:

- يجب على السياسة النقدية أن تكون أكثر فعالية في التأثير على الكتلة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من التضخم؛

- للوصول إلى استقرار اقتصادي مؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد الجزائري لابد من تطوير وتكييف السياسات النقدية المنتهجة و تنسيقها مع السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- من أجل ضمان التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وجب العمل على التنسيق بين أدوات السياسات النقدية وتفادي التضارب في أهداف كل منهما؛
- تفعيل الدور الرقابي ومتابعة السير الحسن لكل الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في إطار تطبيق السياسات النقدية.

5. المراجع

1 ديش فاطيمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية- دراسة حالة أزمة الديون السياسية في منطقة الأورو، أطروحة دكتورا، تخصص نقود و بنوك، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص29

2 خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص295.

3 يسعد عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي و مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتورا، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2014-2015، ص57

4 عمروش شريف، السياسة النقدية و معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، جانفي2005، ص32

5 علي إسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 25، جامعة كربلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص323

6 زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص190

7 بلوافي محمد، النظريات و السياسات النقدية و المالية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة إدرار، 2018–2019، ص4،5.
8 زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص190
9 حيدر طالب موسى، صباح رحيم مهدي، حيدر حسين عذافة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة(2009–2017)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 26، العدد 119 ، 30 إبريل 2020، ص 412..
10 متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر موزعون و ناشرون، عمان، 2014، ص195
11 عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص20
12 متولي عبد القادر ، مرجع سابق، ص196
13 فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد3، جوان2008، ص157.
14 بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي– دراسة نظرية–،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008–2009، ص110.
15 حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار و مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2014، ص150.
16 خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص296.
17 ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية(1990–2015)،أطروحة دكتورا، تخصص علوم تجارية، جامعة لمسيلة، 2016–2017،ص7.

18 ضيف لحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2014–2015، ص76

19 بن البار امحمد، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر للفترة(1986–2014)– دراسة تحليلية قياسية–، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة لمسيلة، 2016–2017، ص18.

20 روشو عبد القادر، الأثار الاجتماعية لظاهرة البطالة في المجتمعات العربية– المجتمع الجزائري أنموذجاً للفترة (2001–2018)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية، 2018، ص999.

21 سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية–، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009–2010، ص4.

22 ضيف احمد، مرجع سابق، ص9.

23 رميسة كلاش، الهام نايلي، موسى بونويرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1974–2018)، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد11، العدد1، ص 278.

24 خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 310.

25 فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000–2015)، مجلة البشائر، المجلد الثالث، العدد03، سبتمبر 2017، ص21

26 فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص 180.

27 التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، ص 182

28 فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص180.

29 بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية– واقع و تحديات–، جامعة الشلف، يومي 14–15، ص 486.–487

30 التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008، ص182

31 التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008، ص181

32 التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010، ص172

33 اجري خيرة، بابا عبد القادر، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1970–2014)، مجلة المالية و الاسواق، المجلد 4،العدد01، 2018، ص 36.

34 محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اجتهاد للدرسات القانونية و الاقتصادية، العدد2، المركز الجامعي لتامنغست، جوان 2012، ص487

35 بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 488

36 بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000–2013، مجلة معارف، العدد19، ديسمبر2015، ص100

37 صاولي مراد، بمعراف الياس، عبد الرحمان فارس، اثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر –دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة خلال (1975–2016)، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، العدد103، المجلد24، ص362.

38 صالح تومي، المؤشرات السابقة و الموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر، العدد3، ص18.

39 بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر 1990–2010، اطروحة دكتوراء، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015–2016، ص 185.

40 بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية و المالية في النشاط الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد4، العدد3، ديسمبر2001، ص266.

41 بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي و النقدي،2009، ص7.
42 التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، مرجع سابق، ص7.
43 بنك الجزائر، التقرير السنوي2010، التطور الاقتصادي و النقدي،2011، ص21
44 بنك الجزائر، التقرير السنوي2015، التطور الاقتصادي و النقدي،2016، ص30